سمو أمير قطر يفتتح أول برلمان منتخب: نسعى لترسيخ الوفاق الخليجي

قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في افتتاح جلسات أول مجلس شورى منتخب، إن بلاده تسعى إلى ترسيخ الوفاق الذي تحقق في "قمة العلا" وتطويره.

وأضاف: "تحتم علاقات الأخوة والتاريخ والجغرافيا المحافظة على مجلس التعاون والارتقاء بمؤسساته بما يتناسب مع طموحات شعوبنا".

وأردف: "حرصنا على تجاوز الخلافات داخله بالحوار، كما نسعى إلى ترسيخ الوفاق الذي تحقق في قمة العلا وتطويره".

واندلعت في 2017، أزمة سياسية حادة قطعت خلالها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر؛ بدعوى دعمها لجماعات متطرفة، وهو ما نفته الدوحة.

وفي 5 يناير الماضي، جرى الإعلان في "قمة العلا" الخليجية الـ41 بالسعودية، عن توقيع اتفاق للمصالحة أنهى أصعب أزمة منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981.

وفي الشأن الأفغاني قال الأمير إن قطر "تُذكر إيجابياً في سياق الحديث عن الأزمة الأفغانية وذلك ليس فقط بسبب الجهود الإنسانية المقدرة دولياً التي بذلناها في هذا السياق، وإنما أيضا بسبب تمسكنا بالحوار بديلاً عن الحروب وبخيار الوساطة في حل النزاعات الذي جعلنا نقبل طلب التوسط بين الولايات المتحدة وحركة طالبان".

تواصل التفاعلات السياسية على الساحة الفلسطينية

وفد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» يختتم زيارته إلى إيران

عزت حامد

اختتم وفد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذي ترأسه رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في الحركة د. خليل الحية زيارته إلى إيران.

وضم الوفد كلًا من أسامة حمدان، وأبو أحمد جمال، ود. خالد القدومي ممثل حركة حماس في إيران.

وشارك وفد الحركة في مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي نظمه المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بمناسبة المولد النبوي الشريف. وبدأت أعمال المؤتمر هذا العام يوم الماضي، بمشاركة عدد من والعلماء والمفكرين والشخصيات الإسلامية من عدة دول.

ودعا الحية في كلمته خلال المؤتمر أبناء الأمة الإسلامية من مختلف الطوائف والمذاهب إلى الوحدة في مواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها الاحتلال الاسرائيلي والاستعمار الأمريكي، مؤكدا أن الأمة الإسلامية تمتلك عوامل الوحدة ومقوماتها.

وأشار الحية إلى جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحق المقدسات الإسلامية، لافتًا إلى أن "الاحتلال يمعن في تهويد القدس، ويزيد من محاولات تثبيت الأمر الواقع في المسجد الأقصى بالصلاة فيه وتقسيمه".

وأجرى وفد حماس عدة لقاءات مع القائمين على المؤتمر وفي مقدمتهم حميد شهرياري، الأمين العام لمجمع التقريب، كما أجرى لقاءات أخرى مع المسؤولين الإيرانيين والضيوف المشاركين في المؤتمر من دول أخرى.

وخلال اللقاء مع شهرياري، استعرض الحية تطورات القضية الفلسطينية في ظل الهجمة التي يتعرض لها المسجد الأقصى ومدينة القدس وأحياؤها، وما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال كذلك تم استعراض التغول الاستيطاني في الضفة وجرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وحصاره قطاع غزة.

بدوره، أكد شهرياري الموقف الثابت من القضية الفلسطينية ودعم الحق الفلسطيني، وشدد على سعيه المستمر نحو وحدة الأمة الإسلامية.

كما زار وفد حماس مقر جماعة الدعوة والإصلاح التي تعمل في أوساط أبناء السنة في إيران وتحظى باحترام الجميع، حيث أجرى مباحثات مع أمينها العام عبد الرحمن بيراني وقيادات أخرى.

احتجاجات سابقة في فلسطين

وفي اللقاء، تحدث بيراني عن نشاطات جماعة الدعوة والإصلاح وإنجازاتها وواقع الأمة الإسلامية، مشيدًا بالمقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، داعيًا الشعوب والدول الإسلامية إلى توحيد الصفوف للتصدي لهذا الاحتلال.

كما قدم رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في حماس شرحًا مفصلاً عن آخر أوضاع فلسطين ومعاناة الشعب الفلسطيني بسبب ممارسات الاحتلال التعسفية، مؤكدًا أن حركته ستواصل المقاومة حتى تحرير فلسطين وإعادتها إلى أهلها.

ودعا الحية أبناء الأمة الإسلامية إلى نبذ الخلافات ومنع تحولها إلى صراعات وتعزيز التواصل بين جميع مكونات الأمة، قائلًا إن "سر قوة الأمة في وحدتها ومن دونها من الصعب بمكان مواجهة الأخطار والتهديدات".

وشارك وفد حماس في اللقاء مع قائد الثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي الذي استقبل الوفود المشاركة في المؤتمر، وأكد "أن اتحاد المسلمين سيحل القضية الفلسطينية بأفضل شكل"، مضيفًا أن "القضية الفلسطينية تشكل معيارا أساسيا لوحدة الأمة الإسلامية".

من ناحية أخرى تتواصل التطورات على الساحة الفلسطينية، وقال مصدر فلسطيني مسؤول أن عدد من كبار القيادات الفلسطينية ألقى باللوم على بعض من المسؤولين المقربين للقيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان بسبب السياسات التي ينهجونها، سواء على الصعيد السياسي أو الاستراتيجي على حد سواء.

وأشار هذا المصدر إلى أن هؤلاء المسؤولين يلقون باللوم على حماس في محاولتها الحد من أفعال دحلان في دول الخليج ومصر. وبات من الواضح أن هناك تنافس كبير بين دحلان وحماس على دعم الجمهور الفلسطيني في قطاع غزة.

بدوره تحدث مصدر أمني فلسطيني في تصريحات إعلامية عن وجود تجاذبات وتصعيد على الساحة الداخلية، معتبرًا أنّ الأمر بات واضحا، موضحا أن هناك حالة من التساؤلات أيضا إزاء النشاط الذي تقوم به بعض من القيادات التابعة للمقاومة.

ونوه هذا المصدر إلى أن هذا التعاون الأمني بين نشطاء فصيل محمد دحلان، القيادي السابق في حركة فتح، مع نشطاء حماس قد تم الكشف عنه في الضفة الغربية. وأضاف المصدر أن ذلك التعاون تضمن عمليات غسيل أموال على نطاق واسع وخرقًا للقانون الفلسطيني.

من ناحية أخرى بات من الواضح أن هناك تحركات واضحة على الساحة السياسية بالبلاد، ومع تزايد الاعتقالات في صفوف الخارجين عن القانون والبدء في اعتقال نشطاء من حركة حماس أو الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، فإن الواضح أن هناك تغيرات في دور قوات الأمن الفلسطينية

وفي قضية أخرى أدان خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشدة وبشكل قاطع، قرار إسرائيل تصنيف ست مؤسسات فلسطينية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني كمنظمات إرهابية.

وقال الخبراء الأمميون في بيانه لهم: "هذا التصنيف هو هجوم مباشر على حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، وعلى حقوق الإنسان في كل مكان، وإن إسكات أصواتهم ليس ما ستفعله ديمقراطية ملتزمة بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية المقبولة جيدًا، ندعو المجتمع الدولي للدفاع عن المدافعين".

وتابع البيان: "إن تشريعات مكافحة الإرهاب مصممة لغرض محدد ومقيّد، ويجب ألا تستخدم لتقويض الحريات المدنية بشكل غير مبرر أو للحد من العمل المشروع لمنظمات حقوق الإنسان، وقالوا: إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان كانوا جميعًا واضحين بشأن مطلب تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب بطريقة تتفق مع القانون الدولي ولا تنتهك الالتزامات الدولية للدول".

وقال الخبراء إن "سوء استخدام الحكومة الإسرائيلية لإجراءات مكافحة الإرهاب بهذه الطريقة يقوض أمن الجميع، يجب احترام حرية تكوين الجمعيات والتعبير بشكل كامل من أجل تمكين المجتمع المدني من أداء عمله الذي لا غنى عنه، ولا يمكن تقويضها من خلال سوء الاستخدام الفاضح الواضح لمكافحة الإرهاب والتشريعات الأمنية".

احتجاجات مستمرة ضد «الانقلاب».. عشرات الجرحى والقتلى

البرهان يقرر حل النقابات والاتحادات المهنية في السودان

أصدر قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان عدة قرارات، من بينها حل النقابات والاتحادات المهنية، وذلك غداة سيطرة الجيش على السلطة، حسبما أفاد تلفزيون «العربية».

ومن المقرر أن يعقد البرهان مؤتمرا صحافيا حسبما أفاد مكتبه.

وأعلن البرهان حال الطوارئ وتشكيل حكومة جديدة. كما أعلن حل مجلس السيادة الذي كان يترأسه والحكومة برئاسة عبد الله حمدوك وغيرهما من المؤسسات التي كان يفترض أن تؤمن مساراً ديمقراطيا نحو الانتخابات والحكم المدني.

ويعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا مغلقا بشأن السودان وفق ما أعلن دبلوماسيون. وتعقد الجلسة بطلب المملكة المتحدة وآيرلندا والنرويج والولايات المتحدة وإستونيا وفرنسا، حسب المصادر نفسها.

واصل متظاهرون سودانيون احتجاجهم على سيطرة العسكريين على السلطة وإخراجهم شركاءهم المدنيين من الحكم، بعدما قتل ثلاثة أشخاص وأصيب أكثر من ثمانين بجروح في الخرطوم برصاص الجيش خلال تظاهرات مناهضة لخطوته، على ما أفادت وكالة الصحافة الفرنسية.

ويعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا مغلقا بشأن السودان وفق ما أعلن دبلوماسيون. وتعقد الجلسة بطلب المملكة المتحدة وآيرلندا والنرويج والولايات المتحدة وإستونيا وفرنسا، حسب المصادر نفسها.

احتجاجات في السودان

ونزل متظاهرون في عدد من شوارع الخرطوم ينددون بـ«انقلاب البرهان» ويرفضونه. لكن لجنة أطباء السودان المركزية التي كانت رأس حربة في الاحتجاجات ضد البشير، أعلنت عبر «فيسبوك» مقتل ثلاثة «ثائرين بإطلاق نار من قوات المجلس العسكري الانقلابي».

وقال البرهان في كلمة متلفزة إن الجيش «اتخذ الخطوات التي تحفظ أهداف ثورة ديسمبر 2018» التي أطاحت نظام عمر البشير، متحدثا عن «تصحيح الثورة».

وأعلن «حالة الطوارئ العامة في كل البلاد... وحل مجلس السيادة وحل مجلس الوزراء». ورغم إعلانه «تعليق العمل» بمواد عدة من «الوثيقة الدستورية» التي تم التوصل إليها بين العسكريين والمدنيين الذين قادوا الاحتجاجات ضد البشير في 2019، قال إنه متمسك بها، وبـ«إكمال التحول الديمقراطي إلى حين تسليم قيادة الدولة إلى حكومة مدنية».

كما أعلن أنه «سيتم تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة» تدير البلاد إلى حين تسليم السلطة إلى «حكومة منتخبة».

أطاح الجيش في أبريل 2019 نظام البشير الذي حكم السودان أكثر من ثلاثين عاما بقبضة من حديد، بعد انتفاضة شعبية عارمة استمرت شهورا، وتسلم السلطة. لكن الاحتجاجات الشعبية استمرت مطالبة بسلطة مدنية وتخللتها اضطرابات وفض اعتصام بالقوة سقط خلاله قتلى وجرحى.

في أغسطس 2019، وقع العسكريون والمدنيون (ائتلاف قوى الحرية والتغيير) الذين كانوا يقودون الحركة الاحتجاجية، اتفاقاً لتقاسم السلطة نص على فترة انتقالية من ثلاث سنوات تم تمديدها لاحقا. وبموجب الاتفاق، تم تشكيل سلطة تنفيذية من الطرفين (مجلس سيادة يرأسه عسكري، وحكومة يرأسها مدني)، على أن يتم تسليم الحكم لسلطة مدنية إثر انتخابات حرة في نهاية المرحلة الانتقالية.

وحصلت محاولة انقلاب في سبتمبر تم إحباطها، لكن المسؤولين قالوا على أثرها إن هناك أزمة كبيرة على مستوى السلطة. وبرزت إثر ذلك إلى العلن الانقسامات داخل السلطة، لا سيما بين عسكريين ومدنيين.

ودانت واشنطن «بشدة» الانقلاب في السودان والاعتقالات التي طالت قادة مدنيين، داعية إلى العودة الفورية للحكم المدني والإفراج عن رئيس الوزراء المعتقل.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن «الولايات المتحدة تدين بشدة ما أقدمت عليه القوات العسكرية السودانية»، مبديا قلقه البالغ إزاء تقارير عن استخدام قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. وأضاف «نرفض بشدة حل الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين والمؤسسات المرتبطة بها، وندعو إلى إعادة (العمل بها) على الفور».

«القوات» عقب استدعاء جعجع: نتيجة ضغط «الثنائي الشيعي» على أحد القضاة

استدعت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، لسماع إفادته في أحداث الطيونة، فيما ادعت النيابة العامة العسكرية على 68 شخصاً في القضية ذاتها، بينهم 18 موقوفاً، وذلك بعدما أعلنت في بيان، أنه «بتاريخ 2021/10/25 أنهت مديرية المخابرات تحقيقاتها في أحداث الطيونة، وأحالت الملف مع الموقوفين على النيابة العامة العسكرية».

وفيما سادت بلبلة سببها اقفال التحقيق من قبل مديرية المخابرات، وما يستتبع ذلك من انتقال التحقيقات إلى النيابة العامة العسكرية بدلاً من الاستخبارات، قالت مصادر مطلعة على الملف لـ«الشرق الأوسط»، إن «استخبارات الجيش تتابع التحقيق في الحادثة، رغم إرسال الملف إلى قاضي التحقيق، وأن النيابة العامة العسكرية كلفت مديرية المخابرات بالاستماع إلى جعجع، وإفادتها بنتائج الاستماع». وأشارت المصادر إلى أن «قوة من استخبارات الجيش توجهت إلى مقر جعجع لإبلاغه بالموعد، فأخبرها حرس المنزل أنه غير موجود، ما استدعى قيامها بلصق الاستدعاء على باب المنزل».

وأشارت المصادر أيضاً إلى أنه في «حال عدم حضور جعجع ستتبلغ النيابة العامة العسكرية بالأمر، وهي تقرر الخطوة التالية كصرف النظر عن الموضوع، أو المضي في الإجراءات القانونية».

وكان جعجع رد قبل أيام على معلومات حول استدعائه بالقول: «سأمثل أمام القضاء بشرط الاستماع إلى حسن نصر الله (أمين عام حزب الله) قبلي».

ردت زوجته النائب ستريدا جعجع، على طلب الاستدعاء، معتبرة أنها «مرحلة جديدة من مراحل محاولة حصار واحتواء (القوات) من قبل أعداء مشروع الوطن الحر السيد المستقل». وقالت جعجع في بيان، «ما نشهده في الآونة الأخيرة من هجوم ضار على حزب (القوات اللبنانية) ليس محض صدفة أبداً، وليس وليد لحظته، إنما هو مرحلة جديدة من مراحل محاولة حصار واحتواء (القوات اللبنانية) من قبل أعداء مشروع الوطن الحر السيد المستقل»، مضيفة: «حاولوا بشتى الطرق النيل من (القوات)، ولم يتوانوا عن استعمال أي وسيلة كانت؛ من محاولة محاصرتها سياسياً، إلى محاولة اغتيال رئيسها سمير جعجع في عام 2012، إلى محاولة شيطنة صورتها زوراً وكذباً وبهتاناً، وصولاً إلى يومنا هذا عن طريق بعض المراجع القضائية».

وأضافت: «يحاولون عبر هذه المراجع تدفيعنا، كحزب سياسي، ثمن عنادنا وصلابتنا وصمودنا ورسوخنا سياسياً في وجه مشاريعهم، وثمن مواقفنا السيادية والوطنية ورفضنا المهادنة أبداً تحت أي ذريعة أو مسوغ، وكذلك ثمن وقوفنا إلى جانب الحقيقة والعدالة، وإلى جانب أهلنا في بيروت الذين ارتكب بحقهم أكبر مجزرة في تاريخ لبنان وهي انفجار المرفأ».

وسألت: «لماذا هذا الكلام بالذات؟ لأنه بعد أن أبلغ رئيسنا سمير جعجع لصقاً طلب استدعائه للحضور كمستمع إليه إلى فرع التحقيق في مديرية المخابرات، أصبح من المؤكد أن هناك صيفاً وشتاءً في هذا الملف، وأن هناك من يريد استتباع بعض المراجع القضائية للضغط علينا باعتبار أنه من غير المنطقي استدعاء المعتدى عليه، في حين أن المعتدي بمنأى عن مجرد الاستماع إليه. لذا في هذا الإطار، أؤكد أن أي نوع من أنواع الضغوط لن يثنينا أبداً عن الاستمرار في مسيرتنا النضالية في سبيل لبنان».